مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 147 (من 19 إلى 26 ديسمبر 2015)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

- مقدمة..... 2

استئناف عملية السلام الأفغانية وإشكالية النيابة عن طالبان

- مكتب قطر ومحادثات أورومتشي ومري..... 3
- مكتب قطر ومحادثات مشروع تابي..... 4
- دور مكتب قطر في الجولة الثانية من المفاوضات..... 5
- ضرورة معرفة المندوبين ذوي صلاحية في طالبان..... 6

كيف ستؤثر عضوية منظمة التجارة العالمية على أفغانستان

- خلفية منظمة التجارة العالمية..... 7
- التسلسل التاريخي لعضوية منظمة التجارة العالمية..... 8
- خطة أفغانستان بشأن منظمة التجارة العالمية..... 9
- الآثار السلبية والإيجابية لعضوية أفغانستان في المنظمة..... 10
- الآثار الإيجابية..... 10
- الآثار السلبية..... 11

مقدمة

في هذه النشرة من «تحليل الأسبوع» نقدم إليكم من قسم التحليل في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية مناقشة تبعات زيارة أشرف غني الرئيس الأفغاني إلى إسلام آباد ومشاركته في مؤتمر قلب آسيا، بعد تدهور كبير في العلاقات بين البلدين، وما تلقاه أشرف غني من حفاوة في الترحيب، وما جرى من حديث بين الطرفين بشأن استئناف محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، إلى أن تحدثت الصحافة الباكستانية أخيرا عن استئناف هذه المحادثات في شهر يناير القادم.

فبعد مؤتمر قلب آسيا ولدت آمال بحدوث محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في أجل قريب. وفي لقاء ثنائي بين أشرف غني ونواز شريف اقترح الأخير أن تكون عملية السلام رباعية هذه المرة، بمشاركة الصين وأمريكا إلى جانب البلدين.

وهناك من ينتقد أفغانستان بثقتها المستمرة على باكستان مرارا، وأن باكستان إما ليست صادقة في وعودها أم أنها تعد بما ليس في وسعها. فجلستان من المحادثات بين الطرفين في أورومتشي ومري بوساطة باكستانية لم يشارك فيهم مندوبون ذؤو صلاحية من قبل طالبان. فهل هذه المرة تُحضر باكستان مندوبي ذوي صلاحية؟ وماذا على الحكومة الأفغانية أن تتخذ من إجراءات لتعرف أن من ينوب طالبان هو ينوبها حقا؟

وفي القسم الثاني من التحليل نناقش عضوية أفغانستان في منظمة التجارة العالمية. فبعد عقد من الانتظار أصبحت أفغانستان عضوا في المنظمة، وهي الاتفاقية الاقتصادية الثانية الكبيرة للحكومة الأفغانية، توقعها بعد اتفاقية مشروع تابي. وبما أن أفغانستان بلد متخلف فإن عضويتها في المنظمة ستحمل خسائر إلى جانب المصالح. فما هو التسلسل الزمني لعضوية أفغانستان في المنظمة؟ وما هي المصالح والخسائر؟ هذه الأمور تمت مناقشتها في مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، وإليكم التفاصيل:

استئناف عملية السلام الأفغانية وإشكالية النيابة عن طالبان

تعهدت الحكومة الباكستانية باستئناف محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان أفغانستان، وأن باكستان قد بدأت محاولاتها بشأن ذلك.

سؤال مهم يُطرح هنا وهو: مع أي مجموعة من حركة طالبان ستجري هذه المحادثات؟ يتحدث الإعلام عن حدوث انشقاق في الحركة، فهناك مجموعة بزعامة الملا أختر منصور، وأخرى بزعامة الملا محمد رسول. كما ونشرت تقارير عن حدوث مواجهات عسكرية بين الفصيلَيْن.

مكتب قطر ومحادثات أورومتشي ومري

في جلسة من المحادثات عُقدت في أورومتشي، وأخرى في "مري"، قرب العاصمة الباكستانية، أحضرت باكستان أناسا كمندوبين لطالبان كانوا قد انفصلوا قديما من الحركة، وفي نفس الوقت ألقت السلطات الباكستانية القبض على عدد كبير من المرضى والجرحى للحركة من مستشفيات أهلية في مدينة كويته، لوضع ضغوط عليها كي ترسل مندوبا رسميا إلى الجلسة من مكتب قطر.

اضطر الملا أختر منصور لإرسال عبداللطيف منصور من أعضاء المجلس المركزي للحركة نيابة عنه إلى جلسة مري، لكن مكتب قطر أنكر أي صلة مع جلسة مري خلال بيان أصدره. بعد ذلك تم الإعلان بوفاة الملا محمد

عمر، واستقال طيّب آغا من مكتب قطر، لأسباب منها خضوع الملا أختصر للضغوط الباكستانية وإرسال مندوب إلى جلسة مري من خارج إطار المكتب السياسي مما كان يضر بسمعة المكتب.

وفي جلسة أورومتشي ومرى، أحضرت باكستان أناسا مثل الملا محمد رسول، والملا عبدالرزاق، والملا جليل، والملا حسن رحماني، وحاجي إبراهيم أخو المولوي جلال الدين حقاني وغيرهم، والحال أن واحدا من هؤلاء لم يتمتع بنفوذ في صفوف مقاتلي طالبان. فإن حاجي إبراهيم اشتغل طيلة 14 سنة الماضية بالتجارة ولم تكن له علاقة بمجموعة سراج الدين حقاني، ومع ذلك قدّمته باكستان على أنه مندوب شبكة حقاني. كما وشارك في الجلسة مسؤولون رفيعو المستوى من المخابرات الباكستانية.

من هنا، يرى بعض المحللين بأن الملا محمد رسول ومن أجل مشاركته في الجلستين بدعوة باكستانية، حصل على رصيد ومُنحت له إجازة بأن تتولي زعامة مجموعة من طالبان في منافسة مع الملا أختر منصور.

مكتب قطر ومحادثات مشروع تابي

لقد حاول الباكستانيون طيلة بضع سنوات مضت إغلاق مكتب قطر وإزالة الثقة منه، لكنهم فشلوا في ذلك. واستطاعت حركة طالبان عبر المكتب بناء علاقات مع دول مختلفة، وشاركوا في مؤتمرات وجلسات عدة، مما وفر لهم فرصة إظهار الموقف للعالم. تركمانستان كانت إحدى الدول التي لها علاقات صداقة مع طالبان، وهي علاقات انتهت بالغزو الأمريكي على أفغانستان وسقوط حكم طالبان وانطلقت مع تأسيس مكتب قطر من جديد.

تركمانستان بلد فيه مصادر كبيرة من الغاز، وتريد إصدار غازها إلى جنوب آسيا. وقد بدأت المحاولات من أجل ذلك فور استقلال البلد من الاتحاد السوفيتي، وجرت منافسة بين شريكة بريداس الأرجنتينية ويونيكال الأمريكية على النيل بالمشروع.

أفغانستان كانت على طريق نقل الغاز، لكن الحروب الحزبية ثم حرب طالبان مع حكومة المجاهدين، منعت نقل الغاز منها. سيطرة طالبان على جزء كبير من أفغانستان وعلى الولايات التي يمر منها أنوب الغاز، وتواجد الأمن النسبي في هذه الولايات كانت خطوة نحو انطلاق المشروع من أجل نقل الغاز التركماني إلى

باكستان والهند عبر أفغانستان. تمت تسمية المشروع بـ"تابي"، لكنه وبعد فترة من حكم طالبان، بدأت أمريكا تخالف طالبان بطرح ملفات مثل الإرهاب، وحقوق المرأة، وحقوق الإنسان، ومنعت الشركات الأجنبية من الاستثمار في أفغانستان كعقوبة اقتصادية، مما أسفر عن تخلي شريكتي بريداس ويونيكال عن مشروع تابي تجنبا من الوقوع في تهمة دعم الإرهاب، وناقضي حقوق الإنسان.

كان طول الأنبوب يصل 1735 كيلو مترا، 735 كيلومترا منها يمر من أفغانستان، لكن الغزو الأمريكي على أفغانستان، واستمرار الحرب في البلد، وخاصة في المناطق التي يمر منها الأنبوب حالت دون تنفيذ المشروع، إلى حد أن تواجد 120 ألف من القوات الأجنبية تحت مظلة الناتو لم يوفر أمنا يكفي لتنفيذه.

والآن وفيما تمر أفغانستان بأوضاع أمنية أكثر حرجا من أي وقت آخر طيلة 14 سنة الماضية، وتسيطر حركة طالبان تقريبا على كل مسير الأنبوب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كيف يمكن أن يبدأ التنفيذ بمشروع تبلغ تكلفته مليارات دولار من دون ضمانة أمنية له من قبل طالبان.

تزامنا مع افتتاح مشروع تابي من قبل زعماء تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، كان شير محمد أستانيكزاي رئيس المكتب السياسي للحركة متواجدا في تركمانستان، وتفاوض مع مسؤولي البلد حول أمن المشروع، وبضمانة من حركة طالبان بزعامة الملا أختر منصور بدأ تنفيذ المشروع.

دور مكتب قطر في الجولة الثانية من المفاوضات

منذ أن نقلت حركة طالبان مكتبها السياسي إلى قطر بهدف إجراء مفاوضات السلام، أكّدت دوما على أن المكتب يبقى هو العنوان الأوحد للمفاوضات. وهي مبادرة بدأها الملا أختر منصور وسد بها الطريق على وجه أناس كانوا يتظاهرون بالنيابة عن حركة طالبان.

لكن مكتب قطر ومنذ البداية واجه مخالفة شرسة من قبل أفغانستان وباكستان. بعد أن ذهب أعضاء المكتب السياسي إلى قطر، صرح لهم الجانب الباكستاني بأن أي جلسة تتم من دون حضور المندوبين الباكستانيين سيخالفها. هو أمر أدّى إلى أن أمريكا والتي قبلت أولا بدور المكتب في محادثات السلام، نزولا عند الرغبة الباكستانية لم يعر اهتماما لدور المكتب في مفاوضات السلام.

الآن وبعد أن أظهرت باكستان جاهزية لإحضار طالبان إلى الجولة الثانية من مفاوضات السلام، ليس معلوما مع أي مجموعة في طالبان ستجري المحادثات، ومن سيشارك في الجلسة. تقول المصادر القريبة من مكتب قطر بعدم وصول أي قرار إليه من الزعامة بجاهزية لمفاوضات السلام.

ضرورة معرفة المندوبين ذوي صلاحية في طالبان

من المقرر أن تبدأ محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان بوساطة باكستانية، على الحكومة الأفغانية أن لا تنخرط مرة أخرى في مفاوضات مزوّرة. ينبغي أن يتم التفاوض مع جهة في طالبان تتمتع بتأييد قوي داخل الأوساط العسكرية في الحركة، لأن ذلك وحده يعزز المصلحة الأفغانية فقط.

فيما تريد الحكومة الأفغانية حقا مفاوضات مثمرة ومجدية مع طالبان، عليها أن تطلب من الجانب الباكستاني قبل المشاركة في الجلسة بأن تظهر هوية أولئك الذين سيشاركون في الجلسة نيابة عن طالبان. فهي ضرورة بالغة لدراسة موقف وصلاحيات المشاركين وعلاقاتهم مع الفصائل الداخلية في الحركة، لتظهر إن كانوا يشاركون نيابة عن مكتب قطر، الجهة المخولة إليها ضمانة تأمين مشروع تابي أم لا، لكن ذلك عمل شاق أيضا.

يعتبر الملا محمد رسول سبب مخالفته مع الملا أختر منصور بأن الأخير عميل لدى باكستان، كما وسرد طيب آغا انحياز الملا أختر إلى باكستان في محادثات مري ضمن أسباب استقالته. من هنا إن المشاركة في جلسة تعقدها باكستان ستكون علامة التعلق بباكستان، وهو أمر سيحول دون مشاركة مندوبي الملا أختر منصور في المفاوضات. لذلك قد تُحضر باكستان إلى المحادثات أناسا مثل الملا حسن رحماني، والملا عبدالرزاق، والملا جليل وهم جناح حيادي، ولن تجدي الجلسة معهم أي نفع.

على مندوبي الحكومة الأفغانية بأن لا يذهبوا إلى جلسة لا يعرفون قبل دخول الغرفة مع من سيتحدثون كمندوبين لطالبان، وما هي صلاحياتهم داخل حركة طالبان.

كيف ستؤثر عضوية منظمة التجارة العالمية على أفغانستان

حصلت أفغانستان في 17 من ديسمبر 2015م، في العاصمة الكينية نايروبي، على عضوية منظمة التجارة العالمية، وبذلك أصبحت من بين 164 دولة من أعضاء المنظمة وفيها 36 دولة قليلة الرقي.

وقد مرت عملية الحصول على عضوية بمراحل طويلة، وبعد 11 سنة من المحادثات، أصبحت أفغانستان عضوا في المنظمة. رحب الشارع الأفغاني كثيرا بعضوية المنظمة، ولكن بما أفغانستان دولة من العالم الثالث، فقد تؤثر سلبا عضوية المنظمة على المجال الصناعي الناشيء فيه.

ماذا كانت سياسة أفغانستان خلال 11 سنة مضت بشأن منظمة التجارة العالمية؟ لماذا طلبت أفغانستان عضوية المنظمة؟ وماذا أيضا سيكون أثر عضوية المنظمة على أفغانستان؟

خلفية منظمة التجارة العالمية

بعد الحرب العالمية الثانية جرت محاولات لتأسيس إدارة محايدة، للرقابة على التعاون الاقتصادي العالمي. وقتها كانت إدارتان بريطانيتان تعملان في هذا المجال، أولاهما البنك الدولي والثانية كان صندوق المال الدولي. بعد ذلك بحثت أكثر من 50 دولة تأسيس منظمة خاصة بالتجارة العالمية تعمل تحت مظلة الأمم

المتحدة، لكن تلك المحادثات بائت بالفشل، وبرأي المنظمة نفسها كانت مطالب المناقشات غير واقعية، وبعيدة عن أصول التجارة العالمية[1].

بعد ذلك وفي 15 من ديسمبر 1945م، بدأت الدول محادثات حول تخفيض ضرائب الجمارك، كي تتحسن الأوضاع الاقتصادية للبلدان بعد الحرب العالمية الثانية. وفي نهاية هذه المحادثات اتفقت 23 دولة في 1948م، ووقعت اتفاقية عامة سُميت بـ"جات"، وكانت حول التجارة وضرائب الجمارك.

استمرت اتفاقية "جات"، إلى عام 1994م، ومع ذلك تم عقد جلسات حول تخفيض أكثر لضريبة الجمارك وبأهداف أخرى. ففي الستينيات وكنتيجة لهذه المحادثات تم توقيع اتفاقية تمنع "الاحتكار"[2]، وفي السبعينيات جرت محاولات لخفض أجرة الجمارك، وتحسين أصول اتفاقية جات، وبعد محادثات "يوروغواي"، في الثمانينيات وتحديدا في 1986م، و1994م، تم تمهيد الطريق لتأسيس منظمة التجارة العالمية.

منظمة التجارة العالمية مؤسسة تحاول تسهيل الفرص التجارية وتعقد جلسات تناقش فيها الحكومات الاتفاقيات، وتنهي الخلافات[3].

وهناك فرق أساسي بين اتفاقية "جات"، ومنظمة التجارة العالمية، فإن الأولى كانت بشأن تجارة الأمتعة فقط، لكن الثانية تشمل تجارة الأمتعة والمُلكية العقلية أيضا.

التسلسل التاريخي لعضوية منظمة التجارة العالمية

تأسست منظمة التجارة العالمية عام 1994م، وكانت أفغانستان يومها تمر بحرب أهلية ولم تكن فيها حكومة مركزية. مع أن فترة حكم طالبان تميّزت بأمن نسبي لكن الدول لم تعترف بحكم طالبان وكانت حكومة المجاهدين (ومندوب الأستاذ رباني) يشارك في جلسات الأمم المتحدة نيابة عن أفغانستان. إضافة إلى ذلك تم وضع عقوبات مالية على البلد، ولم تتمكن الحكومة أن تطلب عضوية منظمة التجارة العالمية، وعندما تأسس نظام جديد بزعامة حامد كرزاي، طلبت أفغانستان في 21 من نوفمبر 2004م، رسميا عضوية المنظمة.

[1] See online: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact4_e.htm

[2] هو أن يقوم بلد بخفض أسعار الأمتعة لحكر السوق من بلد آخر.

[3] See online: https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact1_e.htm

بعد طلب أفغانستان الرسمي، شكّلت المنظمة في 13 من ديسمبر 2004م، لجنة عمل من 28 دولة بزعامة هولندا، وكانت لدى أفغانستان علاقات تجارية مع كثير من هذه الدول، مثل (الصين، وباكستان، وطاجكستان)، والهند، واليابان، وروسيا، والسعودية، والمجتمع الأوروبيّ، وغيره.

في 31 من مارس 2009م، قدّمت أفغانستان تقرير التجارات السياسية، أجرت منظمة التجارة العالمية مناقشة حول التقرير في 26 من يوليو 2010م.

في 31 من يناير 2011م، عُقدت أول جلسة لجنة عمل المنظمة بشأن أفغانستان، وإلى أن أصبحت أفغانستان عضوا في المنظمة عُقدت خمس جلسات لهذه اللجنة في فترات مختلفة. (الجلسة الثانية كانت في 18 يونيو 2012م، كانت الجلسة الثالثة في 7 من ديسمبر 2012م، وكانت الجلسة الرابعة في 25 من يوليو 2013م، وعُقدت الجلسة الأخيرة في 11 من نوفمبر 2015م).

كما وناقشت أفغانستان الملفات التجارية مع أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية واتفقت معها. وأخيرا وفي 13 من نوفمبر 2015م، قدمت لجنة عمل المنظمة بشأن أفغانستان تقريرها، وفي 17 من ديسمبر 2015م، حصلت أفغانستان على عضوية المنظمة ووقّع المهندس محمد خان النائب الأول للرئيس التنفيذي الاتفاقية مع المنظمة في نايروبي.

خطة أفغانستان بشأن منظمة التجارة العالمية

بشكل عام جائت عضوية أفغانستان في المنظمة بهدف الرقي الاقتصادي للبلد، وأن تكون فيه حرية تجارية، وتحل مشاكل مجال النقل والتجارة وأن تجذب الاستثمار الأجنبي[4].

ومن أجل الحصول على العضوية في المنظمة أحدثت أفغانستان عدة إصلاحات في مجالات التجارة، والاقتصاد، والاستثمار، ووقّعت إلى حد الآن 9 اتفاقيات ثنائية لتجارة الأمتعة، و7 اتفاقيات ثنائية للخدمات.

كان الهدف الأساسي من وراء تأسيس منظمة التجارة العالمية، فتح المعابر وتخفيض ضريبة الجمارك، وقد وضعت أفغانستان أجرة بمعدل 13.5% على المنتجات التجارية، و33.6% على المنتجات الزراعية، و10.3% على المنتجات غير الزراعية.

[4] See online: http://www.bbc.com/pashto/afghanistan/2015/12/151217_wto_afghaan_membership_iy

مع عضويتها في المنظمة توقع أفغانستان على الفور "اتفاقية معلومات الاتصالات"، وبناءً عليها تنتهي الضرائب على جميع منتجات معلومات الاتصالات. إن أجرة التصدير الأفغاني تنقسم إلى 243 أقسام، على 29.6% منها أجرة بمعدل 10%، وعلى 24.2% منها أجرة بمعدل 2.5%. كما وتعهدت أفغانستان بإجراء إصلاحات في 11 قسما لمجال الخدمات، و104 قسما للمجالات التابعة[5].

الآثار السلبية والإيجابية لعضوية أفغانستان في المنظمة

ستكون هناك آثار كبيرة لعضوية أفغانستان في المنظمة على اقتصاد البلد والتجارة فيه. وبما أن أفغانستان بلد متخلف، لذلك ستكون هناك آثار سلبية وإيجابية كثيرة عليه، ونحاول سردها باختصار في الآتي:

الآثار الإيجابية:

- **حل النزاعات:** هدف تأسيس منظمة التجارة العالمية إلى حل النزاعات التجارية في الدول الأعضاء، ولذلك يمكن لأفغانستان أن تحل خلافاتها التجارية مع الدول الأخرى.
- **التعامل المنصف:** من أهدف المنظمة عدم تعامل متمايز مع أي بلد. وإذا تعامل أي بلد بامتياز مع بلد آخر عليه أن يتعامل مع الآخرين نفس التعامل. فعلى سبيل المثال إذا تعامل الاتحاد الأوروبيّ مع البطاطس مع أمريكا بشكل متمايز عليه أن يتعامل مع البطاطس من أفغانستان بنفس الطريقة[6].
- **التجارة الحرة:** من الأهداف الأساسية لتأسيس المنظمة تحرير التجارة على المستوى العالمي، وأن تتقلص موانع الأجرة من أمام التجارة، من هنا إن أفغانستان ستجد طريقا إلى أسواق 164 دولة، كما ولا تكون ضريبة كبيرة على تصديراتها أيضا.
- **حل مشاكل النقل:** أفغانستان بلد محاط بالبر، ولديها مشاكل كثيرة في التواصل التجاري مع الدول الأخرى منذ عقود عدة. وبعضويتها في المنظمة يمكن لأفغانستان أن تحل أزمتها ومشاكلها في مجال النقل.

[5] See online: https://www.wto.org/english/news_e/news15_e/afgancommitmentsmc10_e.pdf

[6] See online: http://moci.gov.af/en/page/8774

- **مساعدات المنظمة:** يرى بعض المراقبين بأن أفغانستان وبعضويتها في المنظمة ستحصل على مساعدات في بعض المجالات.
- **منع سياسة الحكر:** بعض الشركات الكبيرة في دول أخرى وبخفض أسعار أمتعتها تشكل خسارة للصناعة الداخلية وتحكر السوق تماما. ومن أهداف تأسيس المنظمة منع ذلك.
- **جذب الاستثمار:** مع أن هناك علاقة قريبة بين الاستثمار والوضع الأمني والاستقرار السياسي، لكن أفغانستان وبعضويتها في المنظمة ستكون في وضع أحسن بالنسبة للاستثمار الأجنبي، بأن أفغانستان تحترم القوانين الدولية وبذلك تكون هناك ثقة على أفغانستان.

الآثار السلبية:

- **تهديد للصناعات الناشئة:** في دول تمر بمرحلة ناشئة صناعية، ترفع الدول من حجم الضرائب على الاستيراد من أجل تعزيز مجال الصناعة، لكن عضوية منظمة التجارة العالمية تمنع ذلك، كما وتمنع أفغانستان من رفع الضرائب على المستوردات، ولذلك ستخسر الصناعة الداخلية اللعبة لصالح الأمتعة المستوردة، ومن هنا يرى البعض بأن البطالة ستزداد في البلد.
- **إنهاء الإعانات المالية:** تصر منظمة التجارة العالمية على إنهاء "الإعانة المالية" في الزراعة والصناعة، مما سيؤثر كثيرا على التصدير الأفغاني من الزراعة والصناعة إلى الخارج.
- **خفض الدخل:** بعد العضوية في منظمة التجارة العالمية لا يمكن لأفغانستان أن تضع ضرائب كبيرة على المستوردات، ومن هنا سيقل الدخل الحكومي.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (+93)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: 789316120 (+93) abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله خُلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: 775454048 (+93) hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.